



محكمة قطر الدولية
ومركز تسوية المنازعات
QATAR INTERNATIONAL COURT
AND DISPUTE RESOLUTION CENTRE

باسم حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني،
أمير دولة قطر

الرقم المرجعي: [2023] 9 (A) OIC

لدى مركز قطر للمال
المحكمة المدنية والتجارية
دائرة الاستئناف

التاريخ: 1 أكتوبر 2023

الدعوى رقم: CTFIC0019/2021

فادي سبسيبي

المدعي/ المستأنف ضده

ضد

شركة ديفايترز للخدمات الاستشارية ذ.م.م

المدعى عليها/ المستأنفة

الحكم

هيئة المحكمة:

اللورد توماس، مقاطعة كومجد، رئيس هيئة المحكمة

حضرة القاضي تشيلفا راجح، كبير المستشارين

حضرة القاضي علي مالك، مستشار الملك

الأمر القضائي

1. يجب على المستأنف ضده أن يدفع للمستأنفة مبلغًا وقدره 67,000 ريال قطري خلال 28 يومًا من صدور هذا الحكم.

الحكم

المعلومات الأساسية

1. سمحنا للمستأنفة ("شركة ديفايترز") في الحكم الصادر بتاريخ 31 يوليو 2023 [2023] (6 (A) QIC) بالاستئناف ورأينا أنه كان يحق لها تقديم إقرارات إلى الدائرة الابتدائية في ما يتعلق بالمبلغ الذي يتعين على السيد/ سبسي دفعه في ما يتصل بتكاليف المراجعة أمام الدائرة الابتدائية، بعد أن نجح في مراجعة تقييم التكاليف التي أجراها رئيس قلم المحكمة، السيد/ غراوت.
2. لقد رفضنا الإذن بالاستئناف في ما يخص التكاليف التي تكبدتها شركة ديفايترز في تقييم التكاليف أمام رئيس قلم المحكمة، السيد/ غراوت.
3. واعتبرنا أنه في صالح العدالة أن نُقدّر بأنفسنا مبلغ التكاليف التي كان ينبغي منحها في ما يتعلق بالمراجعة بدلاً من إحالة المسألة إلى الدائرة الابتدائية لإجراء تقييم، وما إذا كان ينبغي لنا إصدار أي أمر بشأن تكاليف الاستئناف وإذا كان الأمر كذلك، فبأي مبلغ.
4. لقد أمرنا بما يلي:

i. في غضون 14 يومًا من تاريخ هذا الحكم، تقدم شركة ديفايترز مستنداتها بشأن (أ) المبلغ الذي كان ينبغي منحه لها مقابل التكاليف المتكبدة أمام الدائرة الابتدائية و(ب) ما إذا كان ينبغي لنا إصدار أي أمر بخصوص تكاليف الاستئناف وأن نحدد مبلغها إذا أصدرناه. ويجب أن تُرفق بالوثائق الداعمة (بما في ذلك الفواتير) التي تثبت المبلغ المطالب به.

ii. وبعدها يجوز للسيد/ سبسي الرد على المستندات المقدمة من شركة ديفايترز في غضون 14 يومًا.

iii. الحد الأقصى للمستندات التي يقدمها الطرفين صفحات من ورق بحجم A4 (الحد الأدنى للخط 12 نقطة، والمسافة بين الأسطر 1.5).

5. وقد تم تقديم المستندات الكتابية. وقد امتثلت المستندات المقدمة نيابةً عن شركة ديفايترز لتوجيهاتنا. ولم تمتثل لها المستندات المقدمة نيابةً عن السيد/ سبسي. وكما أوضحنا، فقد وضعنا الحد لمحاولة احتواء نفقات التكاليف في هذه الدعوى والتي كانت غير متناسبة تمامًا مع المبالغ المعنية. لقد نظرنا في المستندات المقدمة من السيد/ سبسي في هذه المناسبة رغم أنها أخلت بالأمر القضائي ولكنها أضافت إلى التكاليف مستحقة الدفع إلى شركة ديفايترز من قبل السيد/ سبسي مبلغًا وقدره 2,000 ريال قطري كجزء معقول ومتناسب من مبلغ 5,000 ريال قطري التي تكبدها محامو شركة ديفايترز في مراجعة المستند غير الممثل. وفي المستقبل، إذا أمرت المحكمة بوضع حد لطول المستند أو عدد كلماته، فعادةً ما يقوم قلم المحكمة بإرجاع المستند إذا انطوى على إخلال بأمرها؛ ويجب على الطرف في تلك الظروف إعادة تقديم مستند ممثل على الفور. ويجوز للمحكمة رفض تكاليف إعداد مستند غير ممثل.

6. طالبت شركة ديفايترز بما يلي:

- i. مبلغ 55,000 ريال قطري يمثل كل التكاليف المتكبدة في المراجعة أمام الدائرة الابتدائية.
- ii. 47,333 ريالاً قطرياً، أي ثلثي مبلغ 71,000 ريال قطري تكبدته في الاستئناف على مراجعة المحكمة أمام الدائرة الابتدائية حيث لم ينجح إلا في سببه الثاني.

iii. 30,000 ريال قطري لتغطية التكاليف التي تكبدتها في تقييم التكاليف هذا.

7. وترد المبادئ المطبقة المنصوص عليها في المادة 33 من الأنظمة والقواعد الإجرائية لدى المحكمة المدنية والتجارية لمركز قطر للمال ("القواعد")، وحاليًا، في عدد من تقديرات التكاليف المُبلّغ عنها، بما في ذلك قضية الشركة الوطنية للضمان الصحي - ضمان (قطر) ن.م.م ضد حماد الشوابكة [2017]. 1. (C) QIC وفي ظل هذه الإجراءات، سنولي اعتبار خاص لمدى التناسب. وطلبت المستندات التي قدمها ممثلو السيد/ سبسيي منا الرجوع إلى قواعد المرافعات المدنية وقرارات التكاليف الصادرة عن محاكم إنجلترا وويلز. وقد يكون هناك ظروف استثنائية من الضروري فيها مراعاة تلك القواعد أو الحالات، ولكن الأمر ليس كذلك في العادة. ويجب تحديد الظروف الاستثنائية إذا رأى أحد الأطراف وجودها. وكان من الواضح في هذه حالة أنه ليس من الضروري على الإطلاق الرجوع إلى قواعد المرافعات المدنية والقرارات الصادرة في إنجلترا وويلز. كما تطبق هذه المحكمة المبادئ المنصوص عليها في المادة 33 من قواعد وقرارات هذه المحكمة. وتعترم المحكمة إصدار توجيه إجرائي قبل نهاية العام في ما يتعلق بالتكاليف بحيث لا يكون من الضروري عادةً أن تحتاج الأطراف لأكثر من التوجيه الإجرائي.

8. وقد يكون من المفيد تحديد المبلغ محل النزاع في الدعوى والمبالغ المتكبدة في هيئة تكاليف:

i. كانت المطالبة التي رفعها السيد/ سبسيي في الدعوى التي نجح فيها بمبلغ 65,000 ريال قطري (الرسوم المدفوعة إلى شركة ديفايترز) ورد النفقات المتكبدة بمبلغ 9,549 دولارًا أمريكيًا (34,768 ريالًا قطريًا)، أي بإجمالي أقل بقليل من 100,000 ريال قطري.

ii. وكان المبلغ الذي طالب به السيد/ سبسيي عن التكاليف أمام رئيس قلم المحكمة، السيد/ غراوت، هو 110,000 ريال قطري. وقد أمر له رئيس قلم المحكمة، السيد/ غراوت، بالتكاليف البالغة قيمتها 70,000 ريال قطري. وأبطلت الدائرة الابتدائية هذا الأمر وقررت عدم منح أي تعويض للسيد/ سبسيي لأنه اتخذ صفة الادعاء الشخصي ولم يكشف عن المساعدة القانونية التي كان يتلقاها.

iii. المبلغ الذي ادعت شركة ديفايترز تكبده في هيئة تكاليف التقييم أمام رئيس قلم المحكمة، السيد/ غراوت، كان 80,000 ريال قطري، ولكن لم يُقدم طلب صريح بهذه التكاليف للدائرة الابتدائية. ولذلك؛ لم تصدر تلك المحكمة أي أمر بشأن هذه التكاليف ورفضنا الإذن بالاستئناف.

iv. وكان المبلغ الذي قضت به الدائرة الابتدائية في ما يتعلق بالتكاليف التي تكبدتها شركة ديفايترز أمامها وأمرت السيد/ سبسيي بدفعه هو 10,000 ريال قطري. وذكرت المحكمة بأن شركة ديفايترز طالبت بمبلغ 45,000 ريال قطري (انظر الفقرة 25 من حكم الدائرة الابتدائية [2023]. 4. (F) QIC)

v. وقد حدد السيد/ سبسيي التكاليف المتكبدة في الطلب المرفوع لهيئة المحكمة بمبلغ 35,648 ريالًا قطريًا.

9. وقدم ممثلو السيد/ سبسيي مطالبةً بمبلغ 50,844 ريالًا قطريًا لتغطية التكاليف المتكبدة في الاستئناف ونتيجةً له. وليس ثمة أساس لهذه المطالبة. وسنأخذ في الاعتبار عند الأمر بسداد التكاليف إلى شركة ديفايترز إخفاق أحد أسباب الاستئناف والتكاليف التي تكبدها السيد/ سبسيي في ما يتعلق بهذا السبب.

تكاليف المراجعة أمام الدائرة الابتدائية

10. قيل نيابةً عن شركة ديفايترز إن إجراءات المراجعة استغرقت 34 ساعةً في المجمل. وقام أحد كبار المحامين بتنفيذ هذا العمل تحت الإشراف (18% من إجمالي الساعات). كانت أسعار أتعاب المحامي في عام 2022 هي 1,030.94 ريالًا قطريًا وللشريك 1,771.25 ريالًا قطريًا؛ وكانت في عام 2023 1,880 ريالًا قطريًا و3,230 ريالًا قطريًا على التوالي. وقيل لنا إنه قد تم قضاء 10 ساعات إضافية، ولكن لم تتم المطالبة بها نظرًا لوجود ترتيب أتعاب ثابتة.

11. وعند تقييم تكاليف المراجعة، أخذنا في الاعتبار حقيقة نجاح شركة ديفايترز في الأوامر التي التمس إصدارها. وبما أن الأمر الصادر عن رئيس قلم المحكمة، السيد/ غراوت، ضد شركة ديفايترز كان له مبرره وتضمن مبدأً مهمًا، فقد كان يحق لشركة ديفايترز تخصيص موارد معقولة ومناسبة مع المبالغ والمبادئ المعنية. ونرى أنه

في ظل هذه الظروف، فإن الأمر المناسب هو أن يدفع السيد/ سبسي إلى شركة ديفايترز مبلغًا وقدره 40,000 ريال قطري مقابل التكاليف المتكبدة.

تكاليف الإستئناف أمام هذه المحكمة

12. قيل نيابةً عن شركة ديفايترز إن الإستئناف أمام هذه المحكمة قد استغرق 28 ساعةً في المجلد. وقام أحد كبار المحامين بتنفيذ هذا العمل تحت الإشراف (11% من إجمالي الساعات). وكان سعر أتعاب المحامي 2,300 ريال قطري وأتعاب الشريك 3,506 ريالاً قطرياً.

13. ويُقال إنه تم قضاء الوقت في (1) التحقق من الإثبات الرسمي لمبلغ 45,000 ريال قطري وهو الرقم الذي طالبت به شركة ديفايترز مقابل التكاليف أمام الدائرة الابتدائية كما أشارت الدائرة الابتدائية في حكمها، على النقيض من مبلغ 55,000 ريال قطري الذي تكبدته فعلياً، و(2) في البحث عن السوابق القضائية.

14. في رأينا، مع الأخذ في الاعتبار النجاح الجزئي للإستئناف، والتكاليف التي تكبدها السيد/ سبسي في السبب الذي أخفقت فيه شركة ديفايترز، وطبيعة الإستئناف على السبب الذي نجحت فيه ومدى تناسب التكاليف مع المبلغ محل النزاع، نرى أن نأمر بأن يدفع السيد/ سبسي مبلغ 17,500 ريال قطري.

تكاليف تقييم التكاليف أمام هذه المحكمة

15. قيل نيابةً عن شركة ديفايترز إنه تم قضاء إجمالي 21 ساعةً في إعداد تقييم التكاليف أمام هذه المحكمة، ونفذ أحد كبار المحامين العمل تحت الإشراف (11% من إجمالي الساعات). وننوه أن محامي شركة ديفايترز قد حددوا في البداية أتعاباً ثابتةً قدرها 20,000 ريال قطري، ولكنهم قضاوا مزيداً من الوقت وحصلوا على موافقة شركة ديفايترز على زيادة الأتعاب الثابتة إلى 30,000 ريال قطري.

16. وكما ذكرنا، فقد أمرنا صراحةً بتقديم مستند مكون من صفحتين للحد من النفقات على التكاليف والتي كانت، وفقاً للأرقام المقدمة لنا خلال المرافعات، ضخمةً بالفعل. وكان هدفنا هو إجراء تقييم موجز للمبلغ الذي ينبغي دفعه في ما يتعلق بتكاليف المراجعة والإستئناف. وكان ينبغي أن يكون تقديم مستند مكون من صفحتين والوثائق الداعمة مرتبطاً بمدى تناسب المبالغ المعنية وطبيعة التقييم الموجز الذي نُجريه. وكان ينبغي أن يكون العمل مرتبطاً بالأتعاب الثابتة المتفق عليها في الأصل، إذ كان من الصعب تبريرها باعتبارها تمثل مبلغاً معقولاً ومتناسباً تأمر المحكمة باسترداده. ونرى أن المبلغ الذي كان ينبغي تكبده والذي كان من العدل أن نأمر السيد/ سبسي بدفعه في ما يخص تكاليف تقييم التكلفة هو 7,500 ريال قطري ونضيف إليه مبلغ 2,000 ريال قطري كجزء معقول ومتناسب من مبلغ التكاليف الإضافية التي تكبدها شركة ديفايترز في مراجعتها للمستند غير الممثل كما أوضحنا أعلاه.

الاستنتاج

17. باختصار، المبلغ الإجمالي الذي يجب على السيد/ سبسي دفعه هو 67,000 ريال قطري. ويجب سداه في غضون 28 يوماً من تاريخ صدور هذا الحكم.

18. ويشكل مدى تناسب التكاليف مسألةً مهمةً في الحالات التي لا تكون فيها المبالغ المعنية كبيرةً إلى هذا الحد. وتتوقع المحكمة أنه في المستقبل سيقدر ممثلو الأطراف في هذه القضايا أنه من مصلحة موكلهم الذين سيسعون لإسترداد التكاليف من الطرف الآخر أن يأخذوا في الاعتبار المبالغ المعنية عند الاتفاق على الأتعاب والوقت المقضي في العمل على القضية.

وبهذا أمرت المحكمة،



[ختم]

[توقيع]

اللورد توماس، مقاطعة كومجد، رئيس هيئة المحكمة

أودعت نسخة موقعة من هذا الحكم لدى قلم المحكمة.

التمثيل:

تم تمثيل المستأنفة/ المدعى عليها من قِبَل شركة إيفرشيدز ساندرلاند (الدولية) ذ.م.م. مركز قطر للمال، (الدوحة، قطر).

تم تمثيل المستأنف ضده/ المدعي من قِبَل مكتب راشد رجا المري للمحاماة (الدوحة، قطر).